مقدمة

إن الاهتمام بالبحث العلمي في مجالات الحياة المختلفة، بما فيها مجالات المعرفة الاجتماعية والثقافية والقانونية هي مميزات الحضارة المعاصرة وخاصة مع مطلع القرن العشرين، وقد أصبح مقياس تطور الأمم علميا واقتصاديا يتوقف على مدى اهتمام الدول والمؤسسات العامة بمجال البحث العلمي. ولهذا نجد الدول المتقدمة تخصص مبالغ كبيرة لهذه الغاية لما وجدت في ذلك من ثمار ملموسة تجنيها من وراء نتائج البحث العلمي القائم على دراسات علمية وأسس صحيحة وقوية. قال الله تعالى: "يرفع الله الذين ءامنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات" (سورة المجادلة، الآية رقم 11). فبفضل البحث العلمي نصل إلى حل معظم المشكلات الاجتماعية والاقتصادية وغيرها من المجالات. كما أنه يساعد على رفاهية أفراد المجتمع والوصول إلى تحقيق الأهداف الميدانية بأقصر طريق وأقل مجهود. وتظهر أهميته في قدرته على بناء وعي إنساني تجاه القضايا والمسائل المستجدة على مستوى الحياة اليومية، والتفاعل معها بشكل إيجابي يخدم تقدم الإنسان ورقيه. وأما ما نراه في كثير من الدول النامية التي تعاني تقهقرا وتخلفا في جميع مجالات الحياة فمرجعه حتما إلى عدم الاهتمام بالبحث العلمي وإعطائه العناية الكاملة لتحقيق الأهداف والغايات، كما أن هذه الدول مازالت تلجأ إلى حلول وإجراءات لا تقوم على أسس مدروسة علميا بسبب عدم النضج والوعي والاقتناع الكامل بفوائد البحث العلمي ومنافعه. ودارس القانون على وجه الخصوص هو أولى الناس بمعرفة منهجية تؤهله لممارسة تفكير علمي منتظم عند تعرضه لمعالجة قضايا مختلفة وإيجاد حلول لها، أو عند مزاولة مشروع علمي معين يجمع بين التنظير والتطبيق، وللوقوف على بعض جوانب المنهجية ومراحل إنجاز بحث علمي متكامل، أوردت عناصر الموضوع معروضة ومرتبة على شكل مباحث كما يلي:

المبحث الأول: مناهج البحث العلمي.
المبحث الثاني: مراحل إعداد البحث العلمي.
المبحث الثالث: مصادر وطرق البيانات في البحث العلمي.
المبحث الرابع: كتابة تقرير البحث.

المبحث الأول:

تعريف مناهج البحث العلمي

وعلاقاتها بالدراسات القانونية

المبحث الأول: تعريف مناهج البحث العلمي وعلاقاتها بالدراسات القانونية

اكتسبت البشرية طيلة تاريخها المُمتد، كثيرًا من العُلوم، والمعارف، ولا ريب أنّ هذا التحصيل المعرفي لم يكن سوى نتيجة واقعية، لتوظيف منهجية أو اتباع طريق مُنظّم، تُستثمر فيه الجهود العقلية والبدنية، للوصول إلى تحقيق هذه العلوم والمعارف والإنجازات، وبالتالي فما هي حقيقة المنهج؟ وجوهره، إذا ارتبط بصفة العلمية؟

المنهج لغة: هو الطريق المُوصل إلى غرضٍ مَا، يقال: نَهَجَ فلان طريق العِلم والمثابرة، بمعنى اتّبع واقتفى درْبَ التعلُّم والاجتهاد، والنهج هو الطريق المستقيم[1] ولفظه باليونانية "METHODOS"، أي الطريق المؤدي لهدفٍ ما[2].

المنهج العلمي: هو الأداة التي يستخدمها الباحث للوصول إلى غرضه أو غايته لاكتشاف الحقيقة والوصول إلى المعرفة[3].

- **تعريف آخر**: هو الأداة التي يستخدمها الباحث للوصول إلى اكتشاف الحقيقة في العلم والمعرفة بتوظيف قواعد عامة توجه العقل البشري أثناء نشاطه البحثي للوصول إلى نتيجة محددة[4].

وهو الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم بواسطة طائفة من القواعد العامة، تُهيمن على سير العقل وتحدّد عملياته حتى يصِلَ إلى نتيجة معلومة"[5] فالمنهج العلمي بهذا التعريف مقصده وغايته رفع الجهالة عن موضوع ما، وذلك لا يتمُّ إلاّ بتوظيف قواعد عامّة والالتزام بأسس علمية معرفيّة، تُوجّه العقل البشري أثناء نشاطه البحثي، ليَخلُصَ إلى نتيجة محدّدةٍ وثابتة، وهذا لا يتحقق إلاّ باعتماد الموضوعية، والمقاييس العلمية المطلوبة عند دراسة أيّ موضوع أو ظاهرة ما[6].

فالمنهج العلمي بهذا التعريف حدد مواصفات البحث العلمي المتمثلة في:

- لا بد من وجود مشكلة تستدعي الحل.
- التحليل الدقيق واستخدام العقل والمنطق.
- توظيف قواعد عامة والتزام أسس علمية معرفية.

---

1) أحمد بن محمد الفيومي: المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، المطبعة الأميرية بولاق مصر، ج2 ص، ط3، سنة 1316هـ، مجمع اللغة العربية: المعجم الوسيط، دار المعارف، مصر ط2 سنة 1973م ج2 ص975.

2) انظر، د. سلاطنية بلقاسم، د. حسان الجيلاني، محاضرات في المنهج والبحث العلمي، الكتاب الثاني، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، 2009، ص23.

3) مهدي فضل الله: أصول كتابة البحث وقواعد التحقيق ط2، بيروت، دار الطليعة، 1998م ص12.

4) نفس المصدر السابق.

5) د. عبد الرحمن بدوي، مناهج البحث العلمي، الكويت، وكالة المطبوعات، ط3، 1977، ص 5.

6) راجع: د. عمار بوحوش، د. محمد محمود الذنيبات، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ط6، 2011، ص 10-11.

- مراعاة القوالب المنهجية الشكلية في كتابة البحث.
- اعتماد الموضوعية والمقاييس العلمية للوصول إلى نتيجة محددة[1].

علم المناهج: وهو علم يبحث في اختلاف المناهج وتعدُّدها، وذلك تبعًا لطبيعة كلّ موضوع وتميّزه عن غيره، فهناك عِلم يبحث في الاجتماع، وآخر يبحث في الطبيعة وظواهرها وغيرها من الأخلاق والقيم...، ممّا يبرّرُ تنوع المناهج بتنوُّع علومها، بمعنى أن مناهج البحث العلمي تختلف باختلاف المواضيع، وما يصلح منها لدراسة موضوع معيّن قد لا يصلُح لدراسة موضوع آخر[2].

وبالتالي تتعدّد المناهج لهدف واحد، وهو خِدمة العلم، وإدراك الحقيقية على ما هي عليه في موضوع مَا، وعلم المناهج كمصطلح يوناني "METHODOLOGIE" لفظة من شقين: الأول "METHODE" بمعنى المنهج، والشّق الثاني: "LOGIE" أي العِلم وبذلك تُصبح لفظة "ميتودولوجيا"، هي: "علم المناهج"، والذي يتطرق لتاريخ ظهور المناهج ونشوئها، وطرائق البحث، وعلاقة المناهج ببعضها البعض[3]، وعليه فإنّ علم المناهج يُتابع التّطورات الحاصلة على مستوى المناهج، كما يرصُد مدى فاعلية المنهج العلمي وقدرته على معالجة الموضوع المطروق، وأثره في الإجابة على الإشكال الواقع بالدقة المطلوبة منه، عند توظيفه لمنهج ما والالتزام به.

خصائص المنهج العلمي:

يعدُّ المنهج العلمي أداةً فاعلة ومؤثّرة، في مجرى الحياة البشرية، وهي الطريقة الفُضلى التي استثمرها الإنسان في تاريخه، لتحصيل المعارف والعلوم، واستكشاف كُنه وحقائق الأشياء، ولتحقيق هذه الغايات، بيّن العلماء والباحثون أنّ المنهج العلمي لم يكن ليصل إلى هذه المرتبة إلا بسبب تميّزه بجُملة من الخصائص أهّلته لتبوُّءِ هذه المكانة، ومن هذه الخصائص ما يلي:

خاصية الموضوعية: فالباحث لا يكون عِلميًا في بحوثه ودراساته وأعماله، إلا إذا التزم بالموضوعية وابتعد عن الذاتية والأفكار الشخصية الخاصّة به، فلا يتعصّب أو يتحيّز لأفكار سابقة وآراءٍ قد تُثبت الوقائع خطأها، فلا يُسلّم إذًا بكل ما اطلع عليه، وإنّما عليه أن يمتلك صفة الباحث الناقد النّزيه، وهذه الخاصية أي "الموضوعية" تُصبح خُلُقًا قائمًا بذات الباحث فتميّزه عن غيره من الأفراد،

---

1) سليمان ولد خسال: منهجية البحث العلمي في العلوم الإسلامية. ط1، مكتبة الإمام مالك، الجزائر، سنة 2015م، ص8.

2) مكي مصطفى، البحث العلمي، آدابه وقواعده ومناهجه، الجزائر، دار هومه، 2013، ص 15.

3) انظر د. سلاطنية، د. الجيلاني، محاضرات في المنهج والبحث العلمي، ص 35 وما بعدها.

فالموضوعية هي التي تُحقّق جوهر البحث العلمي وتُطبعه بالنزاهة والحيادية[1]، كما تُجنّبُه مزالق التحيّز والجُمود، والباحث الموضوعي هو مَن: "... يطلع على حقائق العِلم ودقائقه، ويتثبّتُ معهُ، لأنّه يضطرُّه إلى كثرة التفتيش، والمُطالعة، والتحقيق، والمُرَاجعة..."[2]، فهذه الميزات والآداب ما هي سِوى مظهر من مظاهر الموضوعية والتخلّص من سطوة الذاتية وسَيطرة الأنا على الشخصية العلمية للباحث.

خاصيّة التغيّر: وهي حقيقة كونية ثابتة، فالتغيّر والتبدّل صفة جوهرية في الكون، ولهذا لن تكون المناهج العلمية ثابتة على الدوام، بل هي قابلة للتّغيير والتحوير، لأنّ كل جيل من الأجيال والباحثين يضيفون لهذه المناهج معارف وتجارب وأساليب بحثٍ جديدة[3]، تفرِضُ بِدَورِها تغيير وتطوير هذه المناهج بما يخدُمُ الواقع ومتطلباته.

خاصية الإجراءات المنهجية: لا يُوصف المنهج بالعلمية، إلاّ إذا تضمّن تطبيق وتفعيل إجراءات منهجية ومراحل تبدأ بالملاحظة وصياغة الفرضيات ثم التحقّق، وأخيرًا تَحْصيل النتيجة والوصول إليها، بعد اعتماد المراحل السابقة، وهذه الأساسيات هي أركان وقواعد تقيم وتُؤسّس حقيقة وِحدة المنهج العلمي سواء على مستوى العلوم الطبيعية أو الاجتماعية[4]، وبناءً عليه فالعناصر الإجرائية ممثلة في الملاحظة Observation، والفرضيات Hypotheses، والتحقّق Verification، هي الضّامِن والموجّه الذي يقود الباحث إلى استخلاص نتائج علمية صحيحة.

لقد ذكرنا آنفًا أنّ المناهج تعدّدت بسبب تعدّد علومها، والمواضيع التي تبحث فيها، فإذا كان المنهج المُعتمد ملائِمًا لدراسة ظاهرة ما، فإنّه لا يصْلُح بالضرورة لدراسة ظاهرة مخالفة أو مُتميّزة عن الظاهرة الأولى، وعليه فهذا التميّز هو المُبرّر لتوظيف منهج مُغاير، يكون مُناسبًا ومُنسجِمًا مع الظاهرة المُراد دراستها واختبارها، ولهذا اضطرّ كبار العلماء والباحثين إلى استخدام مناهج علمية متعدّدة، أملتها عليهم طبيعة الظواهر المتباينة، ففي القرون الوُسطى اعتقد المفكّرون أنّ الطريقة المنطقية القائمة على الاستنتاج قادرة على معالجة كل مسائل العلوم الطبيعية، ثم تبيّن قصور ذلك المنهج، وساد في عصر إسحاق نيُوتن (1642م/1727م) الاعتقاد بأنّ المنهج الرياضي بمعادلاته كفيل بالإجابة على تساؤلات البشر وحلّ مُعضلاتهم، ولكن بمرور الزّمن تبيّن أيضًا خطأ هذا الاعتقاد، ولمّا برز المنهج التجريبي ظنّ

---

1) انظر د. نجاح بنت أحمد الظهار، المرشد الوجيز في كتابة البحث العلمي، جدّة، دار المحمدي للنشر والتوزيع، ط1، 2005، ص 9.

2) جلال الدين السيوطي، التعريف بآداب التأليف، تحقيق: مرزوق علي إبراهيم، الجزائر، دار الشهاب، 1990، ص 24.

3) انظر، د. سلاطنية، د. الجيلاني، محاضرات في المنهج والبحث العلمي، ص 46-47.

4) انظر، علي مراح، منهجية التفكير القانوني نظريًا وعمليًا، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2010، ص 38.

مناصروه، أنه السبيل الكفيل لمعالجة كل الظّواهر، ولكن ما لبث أن تبيّن في آخر المطاف، أنّ كل موضوع يحتاج لمنهج خاصّ به[1]، وبالتالي فتنوّع الظواهر راجع إلى تنوّع في خصائصها وطبيعتها، وهذا بدوره يستوجب تعدّد المناهج والأساليب عند معالجة كل ظاهرة على حده، سواء كانت طبيعية أو اجتماعية...

مناهج البحث العلمي:

تتعدّد المناهج وتتنوّع تبعًا، لتعدّد الظّواهر المُراد دراستها والبحث فيها، ومن هذه النتائج نجد: المنهج الإحصائي، والمنهج الاستنباطي، والمنهج الإكلينيكي[2]...وغيرها، بيد أن هذه المناهج تُعُود في أصلها إلى ثلاثة مناهج كُبرى أو أساسية تنضوي تحتها[3]، وهي:

أولاً: المنهج الاستدلالي:

ويُعرف بالمنهج البُرهاني، لقيامه على البراهين الصّادرة عن نشاط العقل البشري، وهو من أقدم المناهج التي وظّفها الإنسان في تاريخه.

تعريف الاستدلال لغة: من فعل "استدلّ" أي: "طلب أن يُدلَّ عليه"، ويقال استدل بكذا على الأمر[4]، ومثاله: استدل على حياة الكائن بالحركة فيه.

ويعرّف أيضا بأنه البرهنة على شيء ما[5] وهو تقرير ثبوت الأثر لإثبات المؤثر.

تعريف المنهج الاستدلالي: هو "تقرير الدّليل لإثبات المدلول"[6] بمعنى التّسليم قِبلا بصحة وصدق البُرهان من أجل إثبات المُبرهن عليه، والانتقال من الدّليل إلى المدلول.

ويُعرّف أيضًا بأنّه عملية عقلية مجرّدة، ينطلقُ فيها العقل من قضايا مسلّم بها، ليَصل من خلالها إلى قضايا تنتج عنها بالضرورة، حيثُ يُستغنى عن التّجربة[7].

وعليه فالاستدلال قِوامُهُ التّسليم بمقدّمةٍ أوّليةٍ لا تحتاج بذاتها إلى بُرهانٍ، كالبديهيات، مثل القول: الكلّ أكبَرُ من الجُزء، والأشياء المتماثلة متساوية ...، فالاستدلال قائم على مُصادرة القضايا وكان أكثر توظيفًا في علم الرّياضيات.

---

1) انظر: د. بوحوش، د. الذنيبات، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، ص 101.
2) انظر: د. منور قيروان، د. محمد شطوطي، منهجية البحث الفلسفي، ط1، الجزائر، دار المواهب، 2011، ص 27 وما بعدها.
3) أحمد خروع، المناهج العلمية وفلسفة القانوني، ط4، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2010، ص 26.
4) فؤاد إفرام البستاني، منجد الطلاب، ط20، بيروت، دار المشرق، 1976، ص 204.
5) مجمع اللغة العربية: المعجم الوسيط المرجع السابق ج1 ص294.أبو البقاء الكفوي: الكليات، منشورات دار الثقافة، دمشق، سوريا، سنة 1982م، ج2 ص322.
6) علي الجرجاني، التعريفات، بيروت، دار الكتب العلمية، 1995، ص 17.
7) انظر: همّام طلعت، سين وجيم عن مناهج البحث العلمي، ط1، بيروت، مؤسّسة الرسالة، عمان، دار عمّار، 1984، ص 11.

مبادئ الاستدلال:

يَرتكزُ الاستدلال على مصادرة المطلوب، وذلك لا يتمُّ إلا بتوظيف مبادئ تتمثل في البديهيات، المصادرات والتّعريفات، وهذه العناصر تمثّل جوهر الاستدلال وحقيقته، فبتكاملها يُبنى هذا المنهج ويتأسّس هيكَلُه.

1- البديهيات: وهي عبارة عن قضايا أوّلية صادقة بذاتها، يُجزم فيها العقل دون أن يحتاج إلى برهان، والبديهية بالإنجليزية هي "AXIOM"[1]، وبالتالي توظَّف البديهية في البرهنة على مسألة أخرى لتصديقها والأخذ بها، بناءً على صدق القضية الأولى، والتي انطلق منها العقل في عملية الاستدلال ومثالها المسألة التالية: أ>ب، ب >ج ← أ>ج، فصدق القضية الأولى والثانية استوجبتا صحّة الاستدلال في القول بأنّ أ أكبر من ج بالضّرورة وكنتيجة حتمية.

2- المُصادرات: وهي أيضا جزء من مكوّنات الاستدلال، فهي عبارة عن قضايا يُراد التصديق بها، لأنّ العقل يحتاجها في عملية البرهنة بها على قضايا أخرى، وسُمّيت بالمصادرات "Postulates" لأنّ العقل يُسلّم بها اضطرارًا لعدم عُثوره على غيرها، وهي ليست واضحة أو بيّنة في ذاتها مثل البديهيات، وتتميز المصادرات بإمكان نفيها دون الوقوع في تناقض، وكذلك التسامح فيها دُون بُرهَان لبناء الكلام عليْهَا[2].

ومن أمثلتها المصادرة على المطلوب كما هو مُقرّر في القياس الصُّوري، مثل قولنا:

كل إنسان فان <مقدمة كبرى>

عمرو إنسان <مقدمة صغرى>

عمرو فان <نتيجة>

فلولا عِلمنا بأن عمرو فان مثل باقي البشر، لما صحّ قولنا في المقدمة الكبرى، كلّ إنسانٍ فانٍ، فصدق هذه المقدمة متوقّف على صِدق النتيجة، فتكون المقدمة الكبرى والنتيجة في الأصل شيئًا واحدًا[3].

ومن أشهر المصادرات الهندسية قولنا، لا يمكن أن يمُرَّ بنقطتين إلا مستقيم واحد، وقولنا: الخط المستقيم أقصر الأبعاد بين نقطتين...[4]

---

1) انظر، د. جميل صليبا، المعجم الفلسفي، بيروت، دار الكتاب اللبناني، ومكتبة المدرسة، 1982، 202/1.
2) انظر، نفس المرجع، 380/2.
3) انظر، الجرجاني، التعريفات، ص 216.
4) انظر د. صليبا، المعجم الفلسفي، 381/2.

3- التعريفات:

وهي كذلك من عناصر ومكونات المنهج الاستدلالي، على غرار البديهيات والمصادرات، قال الجرجاني: "التعريف عبارة عن ذكر شيءٍ تستلزم معرفته معرفة شيءٍ آخر"[1]، وعليه فالتعريف الموضوع لمسألة أو قضية ما، هو المُوصل إلى إدراك ومعرفة هذا الشّيء المعرّف من أجل تحقيق معناه في الذّهن، كقولنا في تعريف المثلث: "هو الشكل الذي تكون زواياه الدّاخلية مُساوية لقائمتين"[2]، فهذا التعريف "Définition" بنى تصوّرًا ذهنيًا لشكل هندسي، اصطُلح عليه باسم المثلث.

فهذه العناصر الثلاثة تتكامل لتُشكّل قوام المنهج الاستدلالي، والذي كان أكثر توظيفًا واستخدامًا في الرّياضيات، ونظرًا لقيمته البرهانية، تعدّى توظيفه إلى مجال علوم أخرى كالقانون.

توظيف المنهج الاستدلالي في العلوم القانونية:

إنّ الاستدلال كمنهج أو أداة لا يُمكن للعقل البشري الاستغناء عنه، لأنّه محتاج لتوظيفه يوميًا، وهو صورة من صور النشاط الفكري للإنسان، وإذا كان الاستدلال قد حاز موطِئًا راسخًا في علم الرّياضيات على وجه الخصوص، فذلك لم يمنع من تطبيقه والاستفادة منه في باقي العلوم، ومنها القانون، حيث نجد أنّ القضاء مثلاً، هدفُهُ إيجاد حلول قانونية لقضايا ومسائل معروضة أمامهُ، فيُستدلّ على صحة هذه الحلول القانونية ووجاهتها معتمدًا على ما بِحوزَتِهِ من وثائق ومستندات...[3] للبرهنة على صحّة موقفه القانوني، بدءًا من تحليل ودراسة الوقائع والحيثيات، ثمّ تكييفها إلى غاية إصداره والحكم النهائي، ولهذا كان الاستدلال أكثر تطبيقًا وممارسة في مجال القضاء المدني والجنائي.

توظيف المنهج الاستدلالي في التشريع:

لا ينفكُّ التشريع أو التقنين عن الارتباط بالمنهج الاستدلالي، بل يرتبط به ارتباطًا وثيقًا، حيث ينطلق من قواعد قانونية عامّة ليصل من خلالها إلى قواعد قانونية أخرى بطريق القياس، ومثاله: مَنع وحَظر فِعل مُعيّنٍ (وهذا هو الفرع)، قياسًا على فِعل آخر منصوص عليه (وهذا هو الأصل) لاقترانهما واشتراكهما في نفس العلّة، وذلك كمنع تعاطي المخدّرات والمهلوسات انطلاقًا من مقدّمة كبرى تتمثّل في

---

1) الجرجاني، التعريفات، ص 62.

2) د. صليبا، المعجم الفلسفي، 1/304-305.

3) انظر، طلعت، سين وجيم عن مناهج البحث العلمي، ص 11.

منع كل الأشياء المُضرّة بالعقل والمانعة للإدراك، فتنضوي بذلك كل الأعيان التي يصدق عليها مدلول المُخدّر قِياسًا[1]، تحت هذه القاعدة القانونية الكليّة الجامعة لها.

وبالرّغم من قيمة الاستدلال كمنهج في تحصيل الحلول، وتحقيق النتائج، إلاّ أنّ النقد طَالهُ من وجهين فيما يتعلّق بتوظيفه في المجال القانوني.

النّقد الأول:

وُجِّهَ هذا النّقد لمبادئ الاستدلال وعناصره المُمثّلة في: البديهيات، المصادرات والتعريفات، كوْنُها قضايا لا يُمكنُ البرهنة على صحَّتها، وهذا ما يفسحَ المجال واسعًا أمام الأهواء المختلفة، فيُصبح الاستدلال أمرًا ذاتيًا بحتًا[2].

وبالتالي فالذاتية القائمة على الأنا الشخصي أو التصوّر الفردي تعارض أهم خصائص المنهج العلمي، ألا وهي خاصية "الموضوعية" مِمَّا يُقوّض ويُضعف القيمة المرجوّة من وراء توظيف المنهج الاستدلالي في مجال الدراسات القانونية، فيصعُب تفادي هذا القصور أو النقص بسبب طبيعة المنهج في حدّ ذاته.

النّقد الثاني:

ارتبط هذا النّقد بجانب التطبيق العملي لمنهج الاستدلال (الجامد) والذي لا يخدُمُ العلوم القانونية بشكل فعَّال باعتبارها جُزءًا هامًا من العلوم الإنسانية والتي تهتمّ بدراسة سُلوك البشر وتصرّفاتهم، وهي ظواهر حيّة تمتاز بالديناميكية والحركية"[3]، ولهذا دعَا الفيلسوف الإنجليزي فرانسيس بيكون (1561م/1626م) إلى ضرورة إخضاع الظّواهر السلوكية للمنهج التجريبي عند دراستها، كحلٍّ وبديل منهجي ناجع وفعّال.

ثانيًا: المنهج التجريبي:

وهو منهج علمي وظّفه الباحثون المُسلمون في دراسة الظّواهر الحسيّة الطّبيعية، ونظرًا لنتائجه المحقّقة ميدانيًا، أحياه فرانسيس بيكون، ودعا إليه مرّة أخرى، فأصبح نزعة فلسفية جديدة تقابل النّزعة العقلانية القائمة على الاستدلال، والتي سيطرت على أوروبا رَدحًا من الزّمن.

---

1) القياس مصدر تشريعي أصلي في الفقه الإسلامي، وهو المعروف بالدّليل العقلي.

2) انظر د. بدوي، مناهج البحث العلمي، ص 103

3) انظر د. عمار عوابدي، مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في ميدان العلوم القانونية والإدارية، ط5، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2005، ص 194-195.

تعريف المنهج التجريبي:

هو المنهج الذي يدرس وقائع وظواهر خارجة عن العقل، فيهتم بوصفها وتحليلها من خلال إخضاعها للتجربة العلمية، فهو منهج استقرائي (Inductive)، ينتقل من الخاص إلى العام في دراسته للظواهر الطبيعية لاستنباط القوانين التي تُسيّرها[1].

المنهج التجريبي كان إحياؤه على يد فرنسيس بيكون العالم الإنجليزي (1626/1561م) كرد فعل على المنهج الاستدلالي، فهو نزعة فلسفية جديدة مادية تقابل النزعة العقلانية القائمة على مبدإ الاستدلال.

يهدف هذا المنهج التجريبي إلى قياس أثر أحد المتغيرات المستقلة أو أكثر على متغير تابع محدد وذلك من خلال التحكم أو السيطرة على كافة العوامل المحيطة بالظاهرة موضوع التجربة، وبناء عليه يعد هذا المنهج أكثر المناهج العلمية دقة لتحليل الظواهر والمشكلات الاجتماعية والاقتصادية[2].

يمتاز هذا المنهج عن غيره من مناهج البحث العلمي بأنه يسعى أصلا للكشف عن العلاقات السببية بين العوامل المؤثرة والظاهرة محل الاهتمام.

المنهج التجريبي عند المسلمين:

هذا المنهج لم يَغِب عن فكر المسلمين الأوائل، فقد تنبه الأصوليون إلى أن منهجهم الاستقرائي هو منهج العلم، وقد صرح بذلك كثير منهم، فهذا الإمام القرافي وهو بصدد بحثه لمسلك الدوران في أصول الفقه يقول: الدورانات عين التجربة. وقد تكثر التجربة فتفيد القطع. وقد انتقل المنهج التجريبي من القانون إلى التطبيق ومارسه علماء المسلمين التجريبين واستثمروه في مجالات بحثية عديدة وكان لهم الفضل في إدراك قيمة التجربة العلمية والتي مازالت أعمالهم شاهدة عليهم إلى يومنا هذا، وقد اعترف بذلك علماء الغرب، وممن نشير إليهم كنماذج العالمين: رائد الكيمياء جابر بن حيان (737م/813م) كان من روّاد هذا المنهج فقد عُثر في الكوفة على مختبره الكيميائي بعد قرنين من وفاته[3]، إلى جانب عالم البصريات، الحسن بن الهيثم (965م/ 1040م) والذي يتحدّث عن منهج التجريب والاستقراء بقوله: "...ونبتدئ باستقراء الموجودات وتصفّح أحوال المُبصرات وتمييز خواص الجزئيات ونلتقطُ باستقراءٍ ما

---

1) انظر د. خروع، المناهج العلمية وفلسفة القانون، ص 28.

2) منهجية البحث العلمي، د. محمد عبيدات، ود. محمد أبو نصار ود. عقلة مبيضين، دار وائل، عمان، الأردن، ط2، سنة 1999م، ص41.

3) انظر د. فليب حتّي، د. إدوارد جرجي، د. جبرائيل جبّور، تاريخ العرب، ط2، بيروت، دار الكشاف للنشر والطباعة والتوزيع، 1952، 464/2.

يخص البصر في حال الإبصار وما هُو مُطَّرِد لا يتغيّر وظاهِر لا يَشبتهُ من كيفية الإحساس... ثمّ نرتقي في البحث والمقاييس على التدريج والترتيب مع انتقاد المقدّمات والتحفّظ من الغلط في النتائج ونجعل غرضنا في جميع ما نستقرؤهُ ونتصفّحُهُ استعمال العدل لا اتباع الهوى..."[1]

لقد ميّز علماء الإسلام بين خصائص المباحث العقلية من جهة وخصائص المباحث المادية الطّبيعية من جهة أخرى، وأثبتوا يقينًا أنّ الأدوات والمناهج المستخدمة في دراسة ومعالجة هذه الظواهر تختلف بسبب التمايز القائم بينها، وعليه إذا كان المنهج الاستدلالي مُلائِم للبحوث العقلية المجرّدة، فإنّ التجريب والاستقراء ينسجم أكثر مع الظواهر الحسيّة، وهذه الحقائق لم تنْعَدِم عند المسلمين الذين أوضحوها أيّما إيضاح وذلك على غرار ما ألّفه شيخ الإسلام أحمد بن تيمية (1263م/ 1328م) مؤرخ المنهج الاستقرائي الإسلامي فهو يخوض في التجريبيات ويقرر أنها طريق العلم وخاصة في الطب[2]، وجلال الدّين السّيوطي (1455م/ 1505م) من بعده[3]، وغيرهم من العلماء الذين أبانوا ببُحوثهم ومؤلّفاتهم سبب عقم المنهج اليوناني القائم على القياس الصّوري الأرسطي وذلك قبل ظهور فرانسيس بيكون (1561م/ 1626م) والذي انتقد بدوره ذلك المنهج، داعيًا إلى اتّباع مسلك مُغاير يَخدِمُ الواقع العلمي وطموحات الإنسان في البحث والاكتشاف فألّف مُصنّفَهُ "الأورغانون الجديد" والذي نشره عام 1620م، ردًا على "الأورغانون القديم" لأرسطوطاليس.

وعليه يثبت أن البحث العلمي عند المسلمين قام على أساس الموضوعية والتجربة، وكان له دورٌ في إخراج أوروبا من القرون الوسطى بعد حركة النّقل والترجمة من العربية إلى اللاتينية، فاطّلع الغربيون على هذه البحوث التي مهّدت لظهور المنهج التجريبي في عصر النّهضة الأوروبية[4]، هذا هو المسار التاريخي لتطوّر وانتقال مفهوم المنهج التجريبي كعِلم ومُمَارسة من لدُن المسلمين إلى غيرهم من الأمم.

---

1) عبد الباسط محمد حسن، أصول البحث الاجتماعي، ط5، القاهرة، دار غريب للطباعة، 1976، ص 62.

2) علي سامي النشار، مناهج البحث عند مفكري الإسلام، دار النهضة العربية، بيروت، ط3، سنة 1984م، ص 335.

3) راجع: جلال الدين السيوطي، صون المنطق والكلام عن فن المنطق والكلام، نشر وتعليق: علي سامي النشّار، ط1، مصر، مطبعة السعادة، 1948.

4) انظر د. جلال محمّد عبد الحميد موسى، منهج البحث العلمي عند العرب في مجال العلوم الطبيعية والكونية، تقديم وتحليل: د. محمد لي أبو ريان، بيروت، دار الكتاب اللبناني، 1982، ص 277.

أسس ومبادئ المنهج التجريبي:

يقوم المنهج التجريبي على أُسس، تُعرف بالعناصر الإجرائية، وهي ممثّلة في:

- الملاحظة، الفرضية والتجربة.

فهذه العناصر الثلاثة يجب إجراؤها وتفعيلها في هذا المنهج لتحقيق أهدافه المبتغاة، وهي محطّات علمية لا غِنى عنها في هذا المنهج[1].

1- الملاحظة "Observation":

وهي مشاهدة أو رَصد الظّواهر المُراد دراستها كما هي عليه في الواقع، وذلك لتيسير عملية صياغة الفروض، ثمّ إجراء التّجارب الملائمة لها، وقد كانت الملاحظة مُطبّقة في العلوم الطّبيعية ثمّ أُدرجت في بحوث العلوم الإنسانية، بسبب أهميتها ودَورِها في كشف الحقيقة المرجوّة من البحث.

شروط الملاحظة:

لكي تكون الملاحظة فاعلة ومؤثّرة إيجابيًا في البحث العلمي، يجب أن تكون شاملة، نزيهة، وموضوعية، وعلى المُلاحظ أن يكون مؤهّلاً علميًا وله اطّلاع على الجوانب النّظرية للموضوع المطروق.

عيوب الملاحظة ومزاياها:

بالرّغم من أهميّة الملاحظة كعنصر إجرائي ضروري في المنهج التجريبي، فإنّها لا تخلو من عيوب تعتريها، مثل كون الأفراد الموضوعين كعيّنة في البحث، إذا شعروا بمن يُراقبهم، أو يلاحظهم، قد يختلقون انطباعًا أو تصرّفًا مُصطنعًا لا يكشف حقيقتهم، ممّا يُعطي للباحث نتائج خاطئة، كما أنّ هناك ظواهر تخصّ أفرادًا لا يُمكن مُلاحظتها...، وهذا كلّه يصبح حائلاً بين البحث العلمي والموضوعية المبتغاة.

ومن الإيجابيات أنّ الملاحظة تسمح بجمع معلومات هامّة حول الظّاهرة كما أنّها تُمكّن الباحث من رصد وتتبّع الظّاهرة أثناء وُقوعها.

2- الفرضية "Hypothèse":

الفرضية من الافتراض، أي التخمين وهي: "تفسير مؤقت لحوادث الطبيعة، ينقلب بعد الاختبار التجريبي إلى تفسير نهائي"[2]، وعليه إذا تطابقت التجربة مع الفرضية وصدّقتها، أصبحت هذه الفرضية

---

1) راجع د. خروع، المناهج العلمية وفلسفة القانون، ص 29.

2) د. صليبا، المعجم الفلسفي، 143/2.

قانونًا معبّرًا عن حقيقة الظاهرة المختبرة، والعكس صحيح، حيث إذا ناقضت التجربة الفرضية ولم تصدّقها عَدَل الباحث إلى افتراض آخر مُغاير.

صياغة الفرضية:

ممّا لا رَيب فيه أن الفرضية العلمية لا تُصاغ بشكلٍ جيّد، إلا إذا كانت للباحث خِبرة سابقة في ميدان بحثه، وله من الاطلاع والتخصّص ما يُؤهّله لوضع فرضية أو مجموعة فرضيات محدّدة ذات صِبغة علمية يُمكن التحقّق مِن صِدقِها بإجراء التجارب المناسبة لها[1]، وعليه فالفرضية تحدّد للباحث مجال دراسته بشكل دقيق وتساعده على ضبط عملية جمع المعلومات، انطلاقًا من اهتمامه بالموضوع أو الظاهرة محلّ الدراسة، وتحقيقًا لهذه الأهداف المبتغاة من الفرضية العلمية، يجب تضمّنها لمجموعة من الشروط أو الضوابط وبالتالي: "كلّما كانت فرضيات البحث واضحة ومحدّدة كلّما أمكن السيطرة على البحث"[2].

شروط صحة الفرضية العلمية:

لا يمكن أن تتّسم الفرضية بصفة "العلمية" إلاّ إذا تضمنت شروطًا تؤهّلها لأن تُصبح قانونًا مُفسّرًا للظاهرة، في حال صدّقتها التجربة، ومن بين أهمّ هذه الشُروط:

- وجوب انطلاق الفرضية من ملاحظات دقيقة، بعيدة عن الخيال، أي مرتبطة بوقائع وظواهر محسوسة يمكن تجريبها[3]، فالفرضية بهذا المعنى يجب أن تكون موضوعية خالية من الذّاتية، باعتبارها تمهيدًا أوّليًا لاكتشاف القانون.

- إمكانية إخضاع الفرضية للتجريب، وتحقيق شرط القدرة على اختبارها[4]، وهذا ما يُفسّر ضرورة مراعاة عنصر الواقعية "Réalisme" عند التخمين وتشكيل الفرضيات.

- عدم التعصّب للفرضية من طرف الباحث، لأنّ ذلك من شأنه أن يُحُول بينه وبين إظهار نتائج قد تكون مخالفة لفروضه المُسبقة[5]، وعليه فالتحرّر من سيطرة الذاتية والأحكام المسبقة ضروري لخدمة البحوث العلمية، وهذا من أهمّ أخلاق الباحث الموضوعي.

- صياغة الفرضية بأسلوب علمي مُوجز معبّر عن المعنى بوضوح ودقّة[1]، والمراد بذلك توظيف اللّغة العلمية ذات المصطلحات المتخصّصة في مضمونها المؤدية لمعانيها.

---

1) انظر، د. سلاطنية، د. الجيلاني، محاضرات في المنهج العلمي، ص 165-166.

2) د. سيد الهواري، دليل الباحثين في إعداد البحوث العلمية، القاهرة، مكتبة، عين شمس، 2004، ص 70.

3) انظر، د. عوابدي، مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في ميدان العلوم القانونية والإدارية، ص 219.

4) انظر، د. محمد بدر، أصول مناهج البحث العلمي، ط5، الكويت، وكالة المطبوعات، 1979، ص 92.

5) انظر د. سلاطنية، د: الجيلاني، محاضرات في المنهج والبحث العلمي، ص 162.

3- التجربة "Expérience":

بعد صياغة الفرضية العلمية كتفسير مؤقت لحدوث الظاهرة، تليها مرحلة التجريب، أي التحقق من مدى صحّة الفرضية وصوابها، وذلك لا يتمّ إلاّ بتصميم تجارب مناسبة لاختبار الفرضية، وهذا ما يُعرف بطُرق اختبار الفرضيات القائمة على خمس قواعد كالتالي:

- **قاعدة الاتفاق**: وهي وجود سبب فعلي يؤدي إلى حدوث الظاهرة، أي أنّ الظاهرة لا تقع في غيابه، وصعوبة توظيف هذه القاعدة لدى الباحث تكمن في مدى قدرته على التمييز بين العوامل المؤثرة في الظاهرة دُون غيرها من العوامل التي لا علاقة لها بالمشكلة أساسًا[2].

- **قاعدة الاختلاف**: وتقوم على المقارنة بين حالتين متشابهتين تحدثان تحت تأثير جميع العوامل، باستثناء عاملٍ واحدٍ أو متغير واحد يكون سببًا لاختلاف الحالتين وذلك لوجوده في إحداهما دون الأخرى[3]، وبالتالي فهذه القاعدة مؤسسة أيضًا على مبدأ العليّة في حدوث الظاهرة.

- **قاعدة الاشتراك**: وفيها يوظف الباحث كلا الطريقتين السابقتين في اختباره للفرضيات[4]، وذلك ليتحقق أكثر من وجود السّبب الحقيقي لحدوث الظاهرة.

- **قاعدة البواقي**: وتُسمّى أيضًا طريقة "المرجع الأخير" حيث تُستبعد العوامل غير المؤثرة في الظاهرة وذلك إذا أمكن ربط النتائج بمقدماتها، ما عدا نتيجة واحدة ومقدّمة باقيتين فيُرجح الباحث وجود علاقة بينهما[5].

- **قاعدة التلازم**: وهي طريقة أخرى لاختبار الفرضيات، فإذا تعذّر استخدام الطرق أو القواعد السابقة، أمكن توظيف هذه الطريقة، المعروفة بقاعدة التلازم، بمعنى أنّ الظاهرتين متلازمتين حيث إذا تغيّرت ظاهرة ما تغيّرت معها الظاهرة الأخرى، لتعلّقهما بنفس السّبب المشترك بينهما[6]، وهُنا تكون العلّة شرطًا في قيام هذا التلازم بين الظاهرتين وتفسيرًا لحدوثهما في آنٍ واحد.

إنّ هذه القواعد أو الطُّرق المستخدمة في التحقّق من صدق الفرضيات تمكّن الباحث في الأخير من إثبات صحّتها بشكل علمي، حيث تُصبح الفرضية قانونًا يُفسّر حدوث الظاهرة المدروسة، فالتجريب مرحلة كاشفة عن مدى يقينية وصدق الفرضية.

---

1) انظر المرجع نفسه، ص 163.

2) انظر د. محمد الخامس المخلافي، أساسيات البحث العلمي، الأردن، دار زهران للنشر والتوزيع، ص 54.

3) انظر د. المخلافي، أساسيات البحث العلمي، ص 55.

4) انظر نفس المرجع.

5) انظر نفس المرجع، ص 55-56.

6) انظر نفس المرجع، ص 56.

توظيف المنهج التجريبي في مجال العلوم القانونية:

لقد أبعد المنهج التجريبي المنهج الاستدلالي عن مكانته التي كان عليها لزمن طويل، في مجال العلوم والتفكير البشري، ولم ينحصر أثره في مجال العلوم الطبيعية فحسب، بل تعدّاها إلى العلوم الاجتماعية منذ مطلع القرن الثامن عشر، وأصبح مُطبَّقًا على مستوى العلوم القانونية والإدارية[1]، ومن أوجه هذا التطبيق ما توصّل إليه عالم الاجتماع الفرنسي إميل دوركايم (1858م/ 1917م) عندما رَصَدَ العلاقة بين القانون والمجتمع البشري، حيث توصّل إلى أنّ الجماعة البشرية تحتاج في بادئ أمرها إلى القانون الجنائي الصّارم أكثر من حاجتها إلى القانون المدني، وتكون قواعد القانون الجنائي في البداية صارمة وقاسية من ناحية الجزاء المُطبّق على الأفراد ثمّ تبدأ هذه الصّرامة تخفُّ وتَقِلُّ مع تقدُّم المجتمع ورُقيّه ثقافيًا واقتصاديًا...[2]، فكانت هذه النتيجة وغيرها حافزًا للباحثين في القانون وعلومه على السّير قُدُمًا بهذا المنهج واعتمادهم عليه في تطبيقات أخرى كدراسة ظاهرة الإجرام من ناحية أسبابها المؤدية إليها والصّور التي تظهر بها على مستوى الحياة الاجتماعية.

عيوب المنهج التجريبي:

أهم ما يعيب المنهج التجريبي صعوبة الحصول على تعاون أفراد عينية الدراسة فيما يتعلق بضبط الأنماط السلوكية للأفراد تحت التجربة، الأمر الذي قد يؤدي في النهاية إلى صعوبة تعميم نتائج التجربة ومقابلتها مع الفرضيات التي قامت عليها التجربة نفسها. كما أن هذا النوع من البحوث يحتاج إلى مهارات عالية المستوى من الناحية العلمية المرتبطة بمدى اتصاف من يقومون بها بالموضوعية والخبرة اللازمتين لإنجاح التجارب كأهم المناهج العلمية المتبعة في دول العالم المتقدم[3].

كما أن علماء الغرب اعترفوا بأن التركيز على العلوم التجريبية ومناهجها العلمية وحدها عطّل الحس الإنساني عن المسؤولية الاجتماعية وجعل الإنسان عاجزا عن عمل شيء بالنسبة لحياته ومصيره، وجعل الإنسان الغربي يركز على الإنتاج المادي كهدف أسمى للحياة. كما أن بذور النقص في المناهج الحديثة بدأت من الثورة الصناعية عندما أشار آدم سميث إلى أن التخصص الصناعي الحديث سوف يحيل الصانع إلى مخلوق غبي وجاهل عاجز عن الاستمتاع بأي حوار عقلي، أو تذوق أية مشاعر نبيلة أو حساسة[4].

---

1) انظر د. محمد أبو زيد، علم الاجتماع القانوني، القاهرة، مكتبة غريب، 1977، ص 67- 75.

2) انظر د. عوابدي، مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في العلوم القانونية والإدارية، ص 225.

3) منهجية البحث العلمي ص42.

4) ماجد عرسان الكيلاني، مناهج التربية الإسلامية والمربون العاملون فيها، عالم الكتب، بيروت، ط1، سنة 1995م، ص31.

ثالثا: المنهج التاريخي:

إذا كانت البحوث العلمية محتاجة إلى منهج الاستدلال في معالجة قضايا العقل المجرّدة ومحتاجة للمنهج التجريبي في تفسير الظاهرة الطبيعية والتنبؤ بها، فإنّ جزءًا هامًا من هذه البحوث يكون مضطرًا لتوظيف المنهج التاريخي كعلم قائم بذاته، يُفسّر لنا حوادث الماضي بشكل واقعي وموضوعي، ونظرً لأهميته من هذا الجانب المرتبط بالوجود الإنساني والحوادث التي تعلّقت بهذا الوجود وأثّرت في مصيره، كان لزامًا الاهتمام بالتاريخ باعتباره مكوّنًا من مكوّنات العلوم الاجتماعية، وأهمّ ما يسديه هذا العالم هو سدّ فجوات الوقائع والأحداث بدراسة الآثار المادية والمعنوية[1]، فهو يُجيب على التساؤلات المطروحة عبر الزّمن ويبحث عن الحلقات المفقودة منه، ليعلّل الواقع أو الحاضر القائم ويعطيه تبريرًا علميًا مُقنعًا.

تعريف علم التاريخ:

هناك فرق بين مصطلحي "التاريخ" و"التأريخ" ودلالة كلّ منهما تختلف عن الأخرى، "فالتاريخ" هو الوقائع الماضية، والأحداث السالفة وهذا هو موضوع الدّراسات التاريخية، أمّا "التأريخ" فهو العلم الذي يهتم بدراسة الأسس والقواعد الخاصة بمعالجة أحداث الماضي[2]، وعند إسقاط صفة العلمية على التاريخ يُصبح حينئذ منهجًا قائما بذاته ويعرّف علم التاريخ على أنّه "إعادة التفكير في الأحداث والوقائع الماضية وتدوينها بوعي"[3]، وهذا ما انتبه إليه مبكّرًا المفكر عبد الرحمن بن خلدون (1332م/ 1406م) منتقدًا انتفاء الموضوعية العلمية في دراسة حوادث الماضي، وتغييب المحاكمة العقلية المحايدة تجاه أخبار السابقين مرجعًا ذلك لعوامل عدّة بقوله: "...وما ذلك إلاّ لولوع النفس بالغرائب، وسهولة التجاوز على اللسان، والغفلة على المتعقب والمنتقد، حتى لا يحاسب نفسه على خطأ ولا عمد، ولا يطالبها في الخبر بتوسط ولا عدالة، ولا يُرجعها إلى بحثٍ وتفتيش فيُرسل عِنانه، ويُسيمُ في مراتع الكذب لسانه..."[4]، وتفاديًا لهذه المزالق لابدّ من اتباع نسق أو مسار يعبّر عنه بالمراحل العلمية للمنهج التاريخي، وهذه المراحل هي بمثابة الأداة المُوصلة للكشف عن حقائق الماضي وأحداثه بموضوعية وواقعية.

---

1) انظر د. قيروان، د. شطوطي، منهجية البحث الفلسفي، ص 29.

2) راجع، د. عبد الكريم دوحان، دراسات في منهج البحث التاريخي والأدبي، ط1، القاهرة، مؤسسة المختار، 2009، ص 45-46.

3) د. عقيل حسن عقيل، فلسفة مناهج البحث العلمي، مصر، مكتبة مدبولي، 1999، ص 54.

4) عبد الرحمن بن خلدون، مقدمة ابن خلدون، ط1، القاهرة، دار ابن الجوزي، 2010، ص 10-11.

المراحل العلمية للمنهج التاريخي:

العلمية في التاريخ هي دراسة الماضي برؤية نقدية وتمحيص مُحايد لوقائعه، والتحرّي التاريخي يتحقّق من خلال تتبع أربع مراحل أساسية[1]، على النحو التالي:

1- مرحلة تحديد موضوع البحث: والمُراد هنا تحديد وضبط الإشكالية التي يعالجها الباحث التاريخي، وذلك بتعيين عناصرها ومكوّناتها بدقّة.

2- مرحلة جمع المادة التاريخية: وهي نواة المنهج التاريخي ففي هذه المرحلة يعمد الباحث إلى التّنقيب من أجل جمع المادة الأوّلية ممثلة في الوثائق الأصلية كالرّوايات المأثورة مكتوبة كانت أو شفهية...، وكذلك الآثار المادية، والوثائق غير الأصلية ممثّلة في الأعمال والمؤلّفات الدّارسة للماضي والمّفسّرة له[2]، فهي ناتجة عن الوثائق الأصلية قائمة عليها.

3- مرحلة نقد وتحميص الوثائق التاريخية: بمعنى التثبت من صدقيتها سواءً من ناحية النسبة لأصحابها أو مدى أصالتها، فيكون النّقد مُنصبًا عليها خارجيًا كالتأكّد من عصرها الذي تنتمي إليه، ونوع الخط الذي كُتبت به...، وداخليًا بمعنى الوُلوج إلى تفاصيلها، كالموضوع الذي تناولته ومقارنتها مع وثائق أخرى من خلال عصرها ومدى مطابقتها لمضمون الوثائق الأخرى، وعليه: "لا يمكن للمؤرخ الناقد أن يصل إلى الحقيقة التاريخية أو إلى مقربة منها إلاّ بمعرفتها جميعًا وإخضاعًا للأسس العلمية الحديثة كالنّقد والتحليل والتعليل والمقارنة"[3].

4- مرحلة التركيب والاستنتاج:

وهي المرحلة التي تُبرز وتُظهر نتائج البحث التاريخي، حيث يُقدّم الاستنتاج على شكل قواعد عامة تفسّر في النهاية الظواهر التاريخية من ناحية أسبابها المؤدية لها والقوانين الموضّحة للعلاقات الاجتماعية والاقتصادية المتداخلة والمترابطة فيما بينها[4]، كل ذلك لإعادة بناء الحادثة التاريخية واستحضارها، ولهذا يعد المنهج التاريخي منهجًا استردادياً[5].

---

1) د. خروع المناهج العلمية وفلسفة القانون، ص 30 وما بعدها.

2) انظر، د. دوحان، دراسات في منهج البحث التاريخي والأدبي، ص 54-55.

3) انظر، نفس المرجع، ص 76.

4) انظر، د. محمد زكريا عناني، د. سعيدة محمد رمضان، في مناهج البحث وتحقيق النصوص، ط1، بيروت، دار النهضة العربية، 1999، ص16.

5) انظر، د. قيروان، د. شطوطي، منهجية البحث الفلسفي، ص 28.

دور المنهج التاريخي في العلوم القانونية:

يكشف المنهج التاريخي عن حقائق ماضية بمنظور علمي، كظهور النّظم التاريخية وتطوّرها عبر الحضارات والأمم، كما يُبرز مسار النظريات والأفكار القانونية، ثم مقارنتها مع بعضها البعض ماضيًا وحاضرًا والهدف من ذلك الوصول والحصول على نماذج وأشكال قانونية أكثر نُضجًا وتطوّرًا[1].

نظرية تكامل المناهج:

إنّ تطبيق المناهج السابقة وغيرها في ميدان العلوم القانونية أمر مُهمّ، والتساؤل الموضوعي هو: إلى أي مدى أو حد، استطاعت هذه المناهج أو الأدوات أن تستجيب لمتطلبات الدراسات والبحوث القانونية؟ وهل كانت على نفس الدرجة أو المستوى من هذه الاستجابة؟

بما أنّ القانون جُزء من العلوم الإنسانية، فإنّ دراسته المبدئية تتلاءم مع المنهج الاستدلالي القائم على الاستنتاج النظري المنطقي، وهذا لا يعني الاستغناء مطلقًا عن المنهج التجريبي أو التاريخي أو الإحصائي...، لأن المنهجية العلمية تجاه الظاهرة القانونية كلّ متكاملٌ ممّا يبرّر وجوب توظيف جميع الصّيغ والأشكال المنهجية، والاستفادة من تعدّد أدواتها، وتنوّع تقنياتها، فالباحث في هذا المجال ينظر إلى الإشكالية بنظرة شاملة، مما يستوجب عليه: "...التعرّف على المراحل التاريخية للظاهرة، والتنبؤ بما يُمكن أن تكون عليه الظاهرة في المستقبل وقد يستعين بالتجربة لضبط المتغيرات المتباينة، كما ينبغي أن تكون هناك تعميمات فلسفية ذات طبيعة كليّة ودراسات للخلق الإبداعي للإنسان، وذلك حتى تكون دراسة المشكلة بشكل شامل وكامل، وتكون النّتائج أقرب ما تكون إلى الصّحة والثقة"[2]، وعليه فالمنهجية العلمية بهذا المنظور ستُعطي المصداقية للباحث من جانب تحقيق الموضوعية، كما تُعطي للبحث في حدّ ذاته القيمة العملية المرجوّة منه في حلّ الإشكالية المطروحة أثناء الدراسة.

المنهج التاريخي عند المسلمين:

لقد توصل المسلمون قبل أوروبا بقرون طوال إلى قواعد وأسس المنهج التاريخي، وأقاموه على أسس علمية دقيقة، وبفضل هذه الأسس استطاعوا أن ينقلوا لنا علوم الحضارات السابقة وترجمتها ونقدها، ووضعوا مؤلفات وموسوعات مهمة شاهدة على ذلك إلى يومنا هذا. وقد كان لهم فضل السبق في إبداع علم خاص بالعلوم الشرعية وهو ما يعرف بعلم مصطلح الحديث، وطرق تحقيق الحديث رواية ودراية هي منهج البحث التاريخي الحديث، وقد كان أول تطبيقه في تدوين السنة النبوية ورواية الأحاديث والتثبت في المقبول منها من المردود، ثم أخذ صفة التعميم على جميع الأخبار الماضية من

---

1) انظر، د. عوابدي، مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها، ص 280 وما بعدها.

2) د. المخلافي، أساسيات البحث العلمي، ص 50.

التاريخ. وقد توصل المسلمون إلى كل ما توصل إليه علماء مناهج البحث التاريخي من نقد النصوص الداخلي والخارجي، كما عرفوا طرق التحليل والتركيب التاريخية، وفحص الوثائق، ومنهج المقارنة والتقسيم والتصنيف. وممن نشير إليه كنماذج في هذا المنهج، الإمام تاج الدين السبكي في كتابه المشهور طبقات الشافعية الكبرى، والإمام السخاوي في كتابيه "التأريخ لمن ذم التاريخ" وكتابه "الضوء اللامع في أعيان القرن التاسع"[1].

وأما العالم عبد الرحمن بن خلدون لم يكن عالم اجتماع كما صنفه علماء الغرب، وإنما هو عالم منهج تاريخي، بحيث استخدم المنهج الاستقرائي لتفسير الذوات العرضية التي قابلها، تفسيرا يستند على التحليل والتركيب مستخدم قياس الغائب على الشاهد من ناحية واستقراء الحوادث العارضة في المشاهدة، للتوصل إلى أحكام عامة. وأكبر القواعد في منهج البحث التاريخي هي أن الحوادث يرتبط بعضها ببعض ارتباط العلة بالمعلول. ومعنى ذلك أن الوقائع المتشابهة لا بد أن تنشأ عن ظروف متشابهة وعموما نجد بمقدار ما نستطيع من رد الوقائع التاريخية إلى أسبابها ومن كشف قوانينها، يكون التاريخ أهلا لأن نسميه علما حقيقيا وجزءا من الفلسفة. وما زالت دراسة هذا المنهج على طريق علمي صحيح دراسة بكرا في العالم الإسلامي[2].

1) علي سامي النشار، المرجع السابق ص349.
2) ت.ج. دي بور، تاريخ الفلسفة في الإسلام، نقله إلى العربية محمد عبد الهادي أبو ريدة.

رابعا: المنهج الجدلي Dialictique:

تعريف الجدل لغة: معناه المناظرة[1] والمناقشة والخصومة. قال الله تعالى: "وجادلهم بالتي هي أحسن"[2].

تعريف الجدل اصطلاحا: هو عبارة عن دفع المرء خصمه عن فساد قوله بحجة أو شبهة وهو لا يكون إلا بمنازعة غيره[3].

فالمنهج الجدلي قائم على مبدأ تصارع وتدافع الظواهر الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية مما ينقلها من صورة إلى صورة، فتتغير بناء على هذا الأساس. ويعرف أيضا بالمنهج الاسترددادي أي التاريخي وذلك لتداخل التاريخ مع الجدلية. ومصطلح الاسترداد بمعنى استعادة واسترجاع الأحداث والوقائع الماضية واستحضارها ذهنيا لاستنباط العبر منها. وبالتالي إفادة الحاضر والمستقبل بوقائع الماضي وأحداثه. ومن هنا يختلف هذا المنهج عن المنهج التجريبي.

حيث أن المنهج الجدلي يدرس الظاهرة من داخلها بناء على الصراع الذاتي الواقع فيها، في حين يدرس المنهج التجريبي الظاهرة من الخارج بواسطة أمرين هما ملاحظتها ثم تجريبها، للتحقق من صحة الفرضية المرتبطة بها[4].

نشأة المنهج الجدلي:

يعد هذا المنهج قديما من حيث ظهوره كفكرة، وحديث كمنهج علمي. فقد ظهرت نظرية الجدل أو الدياليكتيك عند اليونان على يد الفيلسوف هيراقليطس (530-470ق.م) الذي قرر أن حقيقة الكون ممثلة في التغيير والتبديل المستمرين حيث أن كل الظواهر الطبيعية كمثال عرضة لهذا التغيير المتواصل ما يحول دون إقرار حقيقة مطلقة لها، فبقي المنهج الجدلي بعيدا عن التطبيق في المجال الاجتماعي والاقتصادي[5]. فقد كان فلاسفة الإغريق يعتقدون أن كل شيء في الطبيعة متغير، والظاهرة تتغير باستمرار إلى ما يناقضها، ثم انتقل هذا المفهوم إلى باقي الفلسفات[6]. ثم إن النظرية الجدلية تطورت في العصر الحديث على يد الفيلسوف الألماني فريدريك هيجل (1831/1770م) وأصبحت ذات قوانين مفسرة للحركة الجدلية للظواهر. فهو يعتقد أن الأشياء والظواهر هي عبارة عن كيان يشكل ظاهرة مركبة تتفاعل وتتناقض مكوناتها وأجزاؤها فيتغير شكلها ومحتواها إلى ظاهرة جديدة تحمل بعض

---

1) مجمع اللغة العربية: المعجم الوسيط، ج1ص111.
2) سورة النحل، الآية رقم 125.
3) أبوالبقاء: الكليات، ج2ص172.
4) رشيد شميشم، منهجية البحث العلمي، مطبوعة جامعية سنة 2019/2018م، ص153.
5) د. عوابدي، مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها، ص232-233.
6) رشيد شميشم، المرجع السابق، ص153.

صفات الظاهرة الأولى لكنها تختلف عنها سواء كانت هذه الظاهرة طبيعية أو اجتماعية أو سياسية أو قانونية أو غير ذلك.

إلا أن جوهر الحوادث والظواهر مبني على الأفكار المثالية التي تتغير إلى وقائع مادية ملموسة، فالفكرة هي خالق العالم الحقيقي الذي هو مجرد شكل خارجي ظواهري للفكرة[1].

ثم جاء كارل ماركس (1887/1818م) - وهو تلميذ هيجل - بالنظرية المادية الجدلية، التي تقوم على أساس المادة، حيث أن النظرية الهيجيلية كانت مثالية، أما ماركس فقال بأن أساس العالم وجوهره هو المادة. والمادة مستقلة، ووجودها سابق على فكرتها، فالفكر هو انعكاس لما يقع في العالم الخارجي المادي. فالحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية تتفاعل في حركة جدلية، إلا أن الأشياء المادية سابقة على وجود الفكرة التي هي الروح. فماركس أخذ عن هيجل الجدل، حيث أن هيجل يبدأ جدله من الفكرة ويجعل الواقع نتاجا لها، أما ماركس فبدأ الجدل من الواقع وجعل الفكرة نتاج الواقع المادي، فالمادة عنده أسبق من الفكرة وهي أصل وجودها. حتى أعلن شعاره المعروف ((لا إله والحياة مادة)). أما هيجل فهو يرى أن الروح هي جوهر العالم.

خصائص المنهج الجدلي:

يتميز المنهج الجدلي بمميزات وخصائص[2] أهمها ما يلي:

- المنهج الجدلي يبحث عن الحقيقة من داخل الظاهرة ويتتبع مراحل تغير الظاهرة بناء على الصراع الداخلي الذي يحدث للظاهرة.
- يبحث المنهج الجدلي عن الأجزاء التي تكون الظاهرة، ويدرس مدى تناقضها، كما يبحث في إمكانية حدوث صراع بين هاته الأجزاء داخل الظاهرة وأن هذا التغير يحدث بقوانين تسمى قوانين الجدل.
- أن الحياة الطبيعية كلها من أصغر الأشياء إلى أكبرها، من حبة الرمل إلى الشمس هي في حالة تغير متواصل، فهي في حالة حركة وتغير لا يتوقفان.
- أن الجدل عند هيجل يكون من الأسفل إلى الأعلى، وينتقل من الداخل إلى الخارج، وهذا يبرز أن الجدل هو انتقال وليس استنباط.

---

1) رشيد شميشم، المرجع السابق، ص153.
2) محمد مصطفاوي: مطبوعة في المنهجية، محاضرات في المنهجية لطلبة الماستر، لم تطبع بعد.

قوانين المنهج الجدلي:

وهي تتمثل في ثلاثة قوانين:

1. **قانون وحدة الأضداد وصراعها:** أي أن الظاهرة تتضمن عدة عناصر، تشتمل على طرفي تضاد ولا يمكن أن يظل هذان الطرفان في سلام فمن اللازم أن يتولد الصراع بينهما وهذا الصراع بينهما لا يقضي على وحدة الشيء أو الظاهرة بل يقضي إلى تغلب الطرف المعبر عن التقدم على الطرف الآخر فيحدث التحول، وهذا هو السبيل إلى التطور، فنجد في الشيء الواحد: الحار والبارد، والصلابة والليونة، والحياة والموت، والأنانية والغيرية، وأن التحول يحدث حينما يتغلب طرف على الآخر دون القضاء على وحدة الشيء[1].
2. **قانون الانتقال من التراكم الكمي إلى التغير الكيفي أو النوعي:** تزايد التغيرات الكمية تؤدي إلى التغيير الكيفي، إذ أن الظواهر في تبدل مستمر لأن مواصفاتها أو خصائصها تعرف بدورها كثيرا من التحولات على مستوى الحجم والسرعة واللون، وحينما يصل التغير الكمي إلى ذروته تتغير الظاهرة نوعيا ولا تحتمل هذا التغير الكمي على الوضع السابق أي لا تستطيع استيعابه ولا تستطيع التكيف معه حتى تصبح الظاهرة في طور آخر إذ تختفي النوعية القديمة وتحل محلها نوعية جديدة تشكل الظاهرة الجديدة المفرزة. ومثال ذلك ما يقع في الطبيعة، حيث يتحول الماء المسخن بعد وصوله إلى درجة معينة من الغليان إلى بخار، وهو بذلك فقد نوعيته السائلة وأصبح بنوعية مغايرة[2].
3. **قانون نفي النفي:** بما أن التدافع أو الصراع بين أجزاء الظاهرة مستمر. فإن ذلك الصراع سيصل إلى درجة زوال الظاهرة، ثم تبنى على أنقاضها ظاهرة أخرى تتكون من بقايا الظاهرة السابقة لكنها تختلف عنها، فيكون هذا التآلف الجديد بين العناصر نافيا لما سبق، وبذلك يتم التخلص من عيوب الظاهرة السابقة. فالصراع يقضي على الصفات السلبية ويترك الإيجابية الجيدة لدمجها ورفعها مع النظام الجديد وهذا ما يؤدي إلى التطور فيكون النظام الصحيح والقائم هنا هو نفي النفي.

---

1) رشيد شميشم، المرجع السابق، ص153.
2) د.عوابدي، مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها، ص235-236.

دور المنهج الجدلي في مجال العلوم القانونية:

إن الظاهرة القانونية ليست مستقلة تماما عن الظواهر الاجتماعية والسياسية والاقتصادية فكلها نابعة عن السلوك الإنساني وكلها تمتاز بالديناميكية فهي سريعة التغير والحركة تحتاج إلى منهج يتكيف معها مهما تغيرت ملامحها، وتلح الحاجة أكثر إلى تطبيق المنهج كلما أردنا التنبؤ بالوضع المستقبلي للظاهرة.

وقد ساهم المنهج الجدلي في بناء العلوم القانونية كعلم يفسر الماضي ويتنبأ بالمستقبل خاصة في حل إشكالية أصل الدولة التي صاغها هيجل في نظرية الدولة القديمة موظفا المنهج الجدلي في تفسير التطور الحاصل على مستوى بروز وظهور الدولة القومية وأصل نشأتها والذي رده إلى تصارع داخلي بين عناصر الظاهرة، بمعنى أن الجدلية أو الصراع هو المحرك الرئيسي للحياة البشرية التي تهدف إلى الاستقرار والتوافق، والدولة في نظره هي النتيجة المثالية التي تنهي هذا الصراع.

فنظرية الدولة القديمة عند هيجل أساسها جدلية الصراع والتدافع لتحقيق الدولة القومية وهذا الفكر كانت له آثار كبيرة على مستوى الحضارة والقانون بالنسبة للشعب الألماني والعالم ككل[1].

المنهج الجدلي في نظر الإسلام:

سبق الكلام على أن المنهج الجدلي الهيجلي أو الماركسي يقوم على صراع المتناقضات الفكرية، بهدف تجاوز الغالب منها للمغلوب كما هو الحال في الجدلية المادية التي ترتكز على الصراع الطبقي، وأولوية العامل الاقتصادي، وأنماط الإنتاج. وقد أثبت الواقع فشل هذه النظرية وقد انهار النظام المادي الشيوعي في زمن وجيز.

أما في نظر الإسلام فإن الصراع حقيقة ثابتة، لكنه ليس صراعا أسطوريا ينبني على التصادم بين الآلهة والبشر، كما هو الحال في الفكر اليوناني القديم ولا صراعا عشوائيا ينبني على تخيل التصادم بين البشر ونواميس الطبيعة كما هو الحال في الفكر الغربي المعاصر وإنما هو صراع بين الحق والباطل، وبين الظلمات والنور، فهو مبدأ أسسه القرآن الكريم، قال الله تعالى: "وقلنا اهبطوا بعضكم لبعض عدو"[2]، "ولولا دفاع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض"[3]، "ولولا دفاع الله الناس بعضهم ببعض لهدمت صوامع وبيع وصلوات ومساجد يذكر فيها اسم الله كثيرا"[4]. إنه صراع من أجل الصلاح والإصلاح لا الفساد والإفساد، وعلى هذا الأساس عرف الفكر الإسلامي القديم والمعاصر حركات جدلية تجاوزية دخلت في عجلة المدافعة والتدافع من أجل تجاوز عناصر الفساد والإفساد.

---

1) رشيد شميشم، المرجع السابق، ص115.
2) سورة البقرة، الآية رقم 36.
3) سورة البقرة، الآية رقم 251.
4) سورة الحج، الآية رقم 40.